الأمم المتحدة

A/54/L.56

الجمعية العامة

Distr.: Limited
3 December 1999
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

أنغولا، إيطاليا، الجزائر، جيبوتي، السودان، فرنسا، المغرب، ناميبيا، الهند: مشروع قرار

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إذ تشير إلى قرارها ١/٥٣ ياء المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي،

إلى إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[١] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، فضلا عن الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في تلك المناسبة والأهمية المعلقة على متابعة ذلك المؤتمر،

إلى الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٩ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩[٢]،

---

(١) A/CONF.147/18، الجزء الأول.

(٢) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/54/3/Rev.1)، الفصل السادس.

031299 031299 99-37369 (A)
9937369

أن جيبوتي ضمن قائمة أقل البلدان نموا وأنها تحتل المرتبة السابعة والخمسين بعد المائة من بين البلدان الأربعة والسبعين بعد المائة المشمولة بالدراسة الواردة في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩"[٣]،

أن الجهود المبذولة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي يعيقها تطرف الأحوال المناخية المحلية، ولا سيما حالات الجفاف والسيول والفيضانات الدورية كتلك التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية يقتضي تكريس موارد كبيرة تتجاوز القدرات الفعلية لذلك البلد،

على أن هناك حاجة ملحة إلى توفير الدعم المالي في مجالات تسريح القوات والتعمير والإنعاش في المناطق المتأثرة بالنزاعات الأهلية، وذلك بغية تعزيز السلم والاستقرار في البلد،

أن الحالة في جيبوتي قد تفاقمت نتيجة لتدهور الحالة في القرن الأفريقي، وبخاصة في الصومال، وجود عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين من بلدانهم، مما أجهد بشكل خطير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الهشة في جيبوتي وتسبب في مشاكل أمنية في ذلك البلد، وبخاصة في مدينة جيبوتي،

أن حكومة جيبوتي تواصل تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي، واقتناعا منها بضرورة دعم برنامج الإنعاش المالي ذلك واتخاذ تدابير فعالة بغية تخفيف حدة الآثار المترتبة على تنفيذ سياسة التكيف تلك، ولا سيما الآثار الاجتماعية، كي يحقق البلد نتائج اقتصادية دائمة،

ما قدمه مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة والإنعاش،

١ - بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي[٤]؛

٢ عن تضامنها مع حكومة وشعب جيبوتي، اللذين ما زالا يواجهان تحديات حاسمة تُعزى، بوجه خاص، إلى شُح الموارد الطبيعية والظروف المناخية القاسية واستمرار الحالة الحرجة في القرن الأفريقي؛

---

(٣) نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، ١٩٩٩.

(٤) A/54/153-E/1999/93.

٣ - ظاهرة الجفاف الدورية في جيبوتي، بما في ذلك الجفاف الشديد الحالي الذي يسبب كارثة إنسانية كبيرة لعشرات الآلاف من السكان وبخاصة الضعفاء منهم، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يستجيب على نحو عاجل للنداء الموجه من الحكومة؛

٤ - حكومة جيبوتي، رغم الظروف الاقتصادية والإقليمية الصعبة على مواصلة بذل جهودها الجادة لتوطيد الديمقراطية؛

٥ - تنفيذ حكومة جيبوتي لبرنامج التكيف الهيكلي، وتناشد في هذا السياق جميع الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الاستجابة على نحو واف لاحتياجات البلد المالية والمادية؛

٦ - أن عملية تسريح القوات وإعادة إدماج وتوظيف الجنود المسرحين من الأمور الأساسية ليس من أجل الإنعاش الوطني فحسب، بل أيضا من أجل نجاح الاتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية ومن أجل توطيد دعائم السلام، وترى أن العملية تتطلب موارد كبيرة تفوق قدرة البلد الحقيقية؛

٧ - للدول والمنظمات الحكومية الدولية التي أسهمت فعلا بالمبالغ التي تعهدت بها في اجتماع المائدة المستديرة بشأن جيبوتي الذي عقد في جنيف يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧؛

٨ - للمنظمات الحكومية الدولية، ولا سيما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك للصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، لما قدمته من مساهمات من أجل الإنعاش الوطني لجيبوتي، وتدعوها إلى مواصلة جهودها؛

٩ - للأمين العام للجهود المتواصلة التي يبذلها لتوعية المجتمع الدولي بالصعوبات التي تواجهها جيبوتي؛

١٠ - الأمين العام أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع حكومة جيبوتي، جهوده الرامية إلى تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع ببرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى جيبوتي؛

١١ - إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، تقريرا عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي وعن تنفيذ هذا القرار.